الأمم المتحدة EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
LIMITED
UNEP/OzL.Pro/ExCom/34/19
22 June 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق متعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الرابع والثلاثون
مونتريال 18 – 20 يوليو/تموز 2001

نظرة عامة على المسائل المحددة خلال استعراض المشروع

مشاريع وأنشطة قدمت إلى الاجتماع الرابع والثلاثين

تقديمات الوكالات والشركاء في التعاون الثنائي

1- بلغت القيمة الإجمالية للمشروعات والنشاطات بما فيها الاستراتيجيات القطاعية والخطط القطاعية التي تسلمتها امانة الصندوق من الوكالات المنفذة والوكالات الثنائية لتقديمها إلى الاجتماع الرابع والثلاثين 189 054 217 دولار أمريكي (بما فيها تكاليف مساندة الوكالة حيث يمكن تطبيق ذلك) . وبلغ التمويل المطلوب 162 908 100 دولار أمريكي بما في ذلك الشرائح للخطط القطاعية ومشروعات بروميد الميثيل .

استعراض الأمانة للمشروعات والنشاطات المقترحة

2- نتج عن استعراض أمانة الصندوق للاقتراحات لتمويل المشروعات والأنشطة بتوصية لموافقات شاملة لـ 101 مشروعاً استثمارياً إلى جانب الأنشطة الأخرى بمبلغ 580 305 29 دولار أمريكي . وجرى سحب أو إرجاء 16 مشروع استثماري وأنشطة أخرى بقيمة إجمالية تبلغ 159 296 25 دولار أمريكي ، بما في ذلك مشروعات لم تقدم معلومات كافية أو كان هناك شكاً في أهليتها . وجرى تقديم خمسة وخمسين مشروعاً استثمارياً للنظر فيها بصورة افرادية بقيمة إجمالية كما جرى تقديمها تبلغ 412 907 48 دولار أمريكي .

وضع الصندوق

3- عند إعداد هذه الوثيقة ، بلغت موارد الصندوق متعدد الأطراف المتوفرة للإلتزام بمبلغ حوالي 44ر79 مليون دولار أمريكي .

المسائل الناشئة من استعراض المشاريع

تنفيذ المقرر 2/33

الالتزامات من جانب الدول (المقرر 2/33 (ج) و (هـ) و (و))

4- في التقرير النهائي لتقييم مشاريع الرغاوى ، طلب المقرر 2/33 إلى الوكالات المنفذة الحصول على التزامات من الحكومات فيما يتعلق ، ضمن أمور أخرى ، بالتخفيضات الدائمة في الاستهلاك القطاعي ، والتزامات بالتوقف عن استعمال CFC (الفقرات (ج) و (هـ) و (و) من المقرر 2/33) . قامت الأمانة ، بالتشاور مع الوكالات ذات العلاقة ، بتحضير شكل مسبق لتخويل الحكومات تسجيل اتفاقيتها والتزاماتها . وقدمت اليونيدو اتفاقات والتزامات من جميع الحكومات وقدمت بالنيابة عنها مشروعات الرغاوى إلى الاجتماع الرابع والثلاثين . وكذلك قدمت اليونيدو اتفاقات والتزامات من جميع المشاريع ما عدا مشروع واحد في إيران ، ولكنها أبلغت ان حكومات أخرى (بما في ذلك الأرجنتين والبرازيل والهند وليبيا ونيجيريا) لم يكن لها الوقت الكافي لإعداد العمليات الضرورية لتقديم جميع الالتزامات . ولم تعمد الأمانة إلى إيقاف هذه المشروعات ، والتي وردت في قائمة الموافقة الشاملة على أنها معنية ، بالرغم من أن عدم تسلم الالتزامات الضرورية قد ذكر في ورقات التقييم . وقد ترغب اللجنة التنفيذية أن تطلب إلى الوكالات المنفذة الامتثال كليا للمقرر 2/33 (ج) و (هـ) و (و) وتضمين المعلومات المطلوبة في مشاريعها التي ستقدمها إلى الاجتماع الخامس والثلاثين والاجتماعات اللاحقة .

فترات المشاريع (المقرر 2/33 (ب))

5- في أعقاب مباحثات مع الأمانة عملت اليونيدو على خفض فترة جميع مشاريع الرغاوى HCFC-141(b) بـ 12 شهراً إلى 24 شهر وعملت على خفض فترة معظم مشاريع التبريد المنزلي والتجاري بشهرين إلى 28 شهر . قدمت اليوئنديبي تحليلاً لمشروعات الرغاوى والتبريد حسب القطاع الفرعي وحسب البلد وعرضت تخفيض بعض القطاعات الفرعية (وعادة هي الرغاوى الجاسئة والرغاوى المصبوبة المرنة) بثلاثة أشهر أو ستة أشهر من 36 إلى 33 أو 30 شهر على التوالي . وحددت اليوئنديبي أيضا فترة المشروع المظلي النهائي للتبريد التجاري في أرغواي بـ 42 شهر ونوهت عن الشروط الصعبة . فيوصى بجميع هذه المشاريع للموافقة الشاملة حسب الملائم ، غير أن الأمانة سوف تواصل البحث مع اليوئنديبي بشأن عملية تنفيذ للتحول البسيط لمادة HCFC-141(b) ، والعناصر الفنية التي يمكن تنفيذها ، بمعزل عن بعضها ، في أقل من 30 شهراً .

التمويل لنقل التكنولوجيا والتجارب (المقرر 2/33 (ي) و (ك))

6- زودت اليوئنديبي الأمانة بتحليل أولي عن تكاليف مشروعات الرغاوى لنقل التكنولوجيا (سابقاً 000 10 دولار أمريكي لكل مشروع لجميع المشاريع ما عدا المشروعات الصغيرة جداً) وأشارت أنه قد يكون هناك وفورات في المقدار بالنسبة لبعض البلدان التي لديها عدد كبير من المشروعات ، والتي يمكن تخفيض تكاليف نقل التكنولوجيا فيها بحد أعظم يبلغ 000 2 دولار أمريكي أي من 000 10 إلى 000 8 دولار أمريكي . وهذه التكاليف مازالت بصورة رئيسية للخبراء الدوليين . وفي هذه الحالة أيضا ، أوصت الأمانة بهذه المشاريع للموافقة الشاملة حسب المناسب ، بما في ذلك التخفيضات المقترحة بتكاليف نقل التكنولوجيا بالنسبة لليوئنديبي . غير أن الأمانة ستواصل بحث هذه المسألة مع اليوئنديبي والوكالات الأخرى ذات الصلة . وفي هذه المرحلة يبدو أن المزيد من العمل مطلوب لتنفيذ المقرر 2/33 (ي) والقائل بأن " ينبغي بصورة عامة عدم دفع أموال نقل التكنولوجيا إلا شركات التوريد في حالات التكنولوجيا المسجلة أو المحظورة والتكنولوجيا الحديثة وليس إلى الاستشاريين " والمقرر 2/33 (ك) الذي ينص على أن ، ضمن أمور أخرى ينبغي الإعلان عن تكاليف الاستشاريين الدوليين حسب ذلك " .

التوسع إلى القطاعات الأخرى

7- أشارت الأمانة أنه في فترة الامتثال يكمن الهدف من المشروعات في جميع القطاعات في تخويل البلدان الوفاء بالتزاماتها للامتثال بموجب بروتوكول مونتريال ، ودعت الأمانة الوكالات المنفذة لتقديم مختلف الالتزامات المشمولة بالمقرر 2/33 للقطاعات الأخرى وذلك بتقديم أشكال مسبقة موقعة لتلك القطاعات. وأشارت أيضا إلى أن العديد من الظروف التي أدت إلى اعتماد المقرر 2/33 تنطبق على المشروعات في القطاعات الأخرى لا سيما في قطاع التبريد ، ودعت الأمانة أيضا الوكالات المنفذة لتنفيذ مختلف الإجراءات المتعلقة بفترات المشاريع (المقرر 2/33 (ب))، وتغير التكنولوجيا (المقرر 2/33 (د) ، وأموال الطوارئ (المقرر 2/33 (ح)) ، وأموال نقل التكنولوجيا (المقرر 2/33 (ي)) واستخدام الاستشاريين الدوليين (المقرر 2/33(ك))، للقطاعات الأخرى ذات الصلة ، لا سيما قطاع التبريد . وتمانعت الوكالات المنفذة عن اتخاذ هذا الإجراء بحجة أن ذلك المقرر 2/33 قد نشأ من

النظر في قطاع الرغاوى . وقد ترغب اللجنة التنفيذية الطلب إلى الوكالات المنفذة تزويدها بالالتزامات من الحكومات ، وتنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه ، المنوه عنها في المقرر 2/33 ، لجميع مشروعات الإزالة في جميع القطاعات .

الاستهلاك في المنشآت والبيانات القطرية

8- في الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة التنفيذية جرى إرجاء مشروعات التبريد في إيران بسبب المشاكل الجوهرية بالنسبة لعدم التجانس الظاهر بين بيانات الاستهلاك التي قدمت في المشروعات والبيانات القطرية التي قدمت إلى الصندوق وإلى أمانات الأوزون . وبالنسبة إلى إيران فقد تم حل هذه المشاكل ويوصى الآن بهذه المشاريع للموافقة الشاملة في هذا الاجتماع .

9- على كل حال نشأ عدم تجانس جوهري في البيانات في المشاريع المقدمة للاجتماع الجاري ، لا سيما في الأردن والبرازيل وبيرو وفيتنام . ففي الاردن فاقت الإزالة في المشروع المقدم على الاستهلاك المبلغ عنه مؤخراً في البلاد والذي لم تتناوله المشروعات الموافق عليها . وبسبب ذلك ، يوصى بالمشروع للنظر فيه بشكل فردي . وأبلغت بيرو استهلاك الصفر فى قطاع الرغاوى منذ عام 1995 ، في حين لم تبلغ فيتنام إلا عن استهلاك 2 طن من CFC-11 عن عام 1999. ولم يتم تقديم المشروعين ، لذلك يمكن التحقق فيما إذا كانت الشركات المذكورة مؤهلة أو أنها قد إزالت استعمال CFC-11 .

10- في البرازيل ، الاستهلاك الذي يعزى إلى المشروعات يفوق الاستهلاك الوطني المبلغ عنه مؤخراً في قطاع الرغاوى بحوالي 1000 طن . وقد جرى إرجاء هذه المشروعات لينظر فيها بشكل فردي بسبب هذه المسألة . وبالإضافة إلى ذلك ، فان قلق الأمانة هو لتحديد (أ) ما إذا باشرت الشركات باستعمال HCFC-141(b) وفي هذه الحالة فقد حصل التحول وقد لا يكون هناك مشروع ، أو (ب) ما إذا كانت سعة الانتاج في الشركة قد جرى تحديدها قبل أو بعد 25 يوليو/تموز 1995 . وتساءلت الأمانة حول هذه المسألة الأخيرة لأنه في عدة حالات من المشاريع في البرازيل يشار إلى أن أسم الشركة التجارية قد تم تسجيله فيما بعد 1995 ، ولكن هذه الشركات قد امتلكتها شركات أخرى تأسست هي نفسها قبل تاريخ الانقطاع . وقد مضى الآن ست سنوات بعد تاريخ الانقطاع ويجب أن يكون عدد الشركات التي تم تأسسها بعد ذلك التاريخ قد ازداد ، لا سيما في البلدان التي تكون اقتصاداتها في حالة توسع .

11- حثت اللجنة التنفيذية سابقاً الوكالات المنفذة على تأييد بيانات الاستهلاك (المقرر 23/30) . ففي المقرر 23/30 طلبت اللجنة إلى الأمانة تقديم أي طلبات لإعداد المشاريع لينظر فيها بشكل فردي للبلدان حيث سوف يتم تناول 80 في المائة أو أكثر من الاستهلاك في القطاع عندما يكون قد تم تنفيذ المشروعات الموافق عليها . وقد تنظر اللجنة التنفيذية في الطلب إلى الأمانة أن تضمن حل جميع مسائل عدم الانسجام بين بيانات الاستهلاك القطاعي المبلغ عنها مؤخراً وبيانات الاستهلاك في المشروع وذلك قبل تقديم المشاريع لتنظر فيها اللجنة .

المشروعات غير الداخلة في خطط الأعمال

12- هناك عدد من المشروعات التي تم تقديمها إلى الاجتماع الرابع والثلاثين لم تكن مدرجة في خطط الأعمال لعام 2001 أو قوائم الطوارئ للوكالات ذات الصلة كما جرى تقديمها والموافقة عليها في الاجتماع الثالث والثلاثين .

وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المشروعات قد تم تقديمها بقيم أعلي بكثير من قيم خطط الأعمال أو بمستويات الإزالة أقل من المستويات المذكورة في خطط الأعمال . وأعطت اللجنة التنفيذية الوكالات 15 في المائة من المرونة في إعداد برامج خطط الأعمال (المقرر 4/24) . وبشكل منفصل ، تسمح بزيادة البرنامج بمعدل يصل إلى 15 في المائة ، أي مشروعات تبلغ قيمتها 15 في المائة أكثر من مخصصات خطة الأعمال الواجب تقديمها . والغرض الرئيسي من هذه الإجراءات وقوائم الطوارئ هو ضمان أن تحصل الوكالات على حصتها الكاملة من الموارد . خلال فترة الامتثال ، تدرج النشاطات في خطط الأعمال بناء على طلب بلدان المادة 5 على أن يكون من المتوقع أن تساهم هذه المشروعات في جهودها للامتثال . وقد ترغب اللجنة الفرعية في النظر فيما إذا كانت المرونة تسمح للوكالات بتقديم المشروعات خارج خطط أعمالها التي من شأنها أن تعرض مشروعات تلك البلدان للخطر الواردة في خطة الأعمال .

الاستهلاك الناشئ من الـ CFC-11 الموجود في المواد الكيميائية للرغاوى مسبقة المزج

13- نظرت عام 2000 لجنة التنفيذ في اجتماعها الخامس والعشرين في طلب من أحدى بلدان المادة 5 ، وهي الهند ، لتنقيح بيانات خط الأساس لديها واستهلاكها لعام 1999 من مواد المرفق ألف المجموعة الأولى لتضمين حوالي 4000 طن ODS من CFC-11 الموجودة في المواد الكيميائية مسبقة المزج (polyols) المستعملة في صناعة الرغاوى . واسترعت لجنة التنفيذ نظر الهند إلى المقرر I/12 A ، لاسيما الفقرة الفرعية (هـ) (3) ، الذي أوضح أن polyols يجب ألا تعتبر منتجاً بموجب شروط بروتوكول مونتريال بحيث ينبغي الا يعتبر CFC الموجود في polyols كاستهلاكاً من جانب البلد المستورد .

14- يحسب حساب CFC-11 عندما تكون بدون تعبئة ، قبل أن تجري إضافتها ، في البلد حيث يتم تصنيع polyol الممزوج مسبقاً . وإذا لم يتم اعتبار CFC-11 في polyol على أنه مادة مراقبة ، فإن الـ polyolمسبق المزج لا يخضع للجداول الزمنية للمراقبة لبروتوكول مونتريال . وقد لا تكون إزالة استعمال CFC-11 في الـ polyolالمسبق المزج مؤهلة للمساعدة من الصندوق متعدد الأطراف .

15- من المحتمل أن يكون هذا الوضع موجوداً أيضا في عدد من بلدان المادة 5 ولذلك يطلب إرشاد اللجنة التنفيذية . وبالنسبة لإي مشروع فردي ، وبما أنه لا يمكن بيان بشكل أكيد ما إذا كان الـ polyol المسبق المزج مستورداً أو أنه ممزوجاً في البلد نفسه مع مادة CFC-11 والتي إدرجت في استهلاك البلد ، فأنه ينبغي أعطاء الشركة الفائدة من الشك وينبغي الاستمرار في اعتبارها أن لها استهلاكاً مؤهلاً . غير أنه على مستوى القطر ، عندما يتم التأكد أن نسبة من استعمال CFC-11 في قطاع الرغاوى تنشأ من استيراد polyols مسبق المزج ويحتوي على CFC-11 ، فقد ترغب اللجنة التنفيذية بتوضيح ما إذا كان ينبغي تمويل المشروع من الصندوق متعدد الأطراف لتغطية المشاريع التي لا تتناول الاَّ الاستهلاك المتبقي الكامل حسب ما هو محدد في البروتوكول ، أي استبعاد الكميات الناشئة من استيراد الـ polyol مسبق المزج .